

المحاضرة الرابعة عشر

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة . فالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي.

أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع . كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

أثر التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية:

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحها ١٠ في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بالحاق أضرار كبيرة . ذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

خصائص الأقطار النامية:

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار . وتتمثل هذه الخصائص في التالي:

١. انخفاض مستويات المعيشة
٢. انخفاض الإنتاجية
٣. ارتفاع معدلات نمو السكان
٤. ارتفاع معدلات البطالة
٥. الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية
٦. الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية
٧. غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية

أولا : انخفاض مستويات المعيشة :

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع.

المؤشرات التالية هي التي انعكست سلباً على مسيرة التنمية الشاملة في الأقطار النامية.....

أ- انخفاض معدلات الدخل الفردي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٢% من الناتج المحلي العالمي ، بينما يشكل عدد السكان ٨٢,٤% من مجموع سكان العالم، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة، فيشكل سكانها أقل من ١٨% من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي ٧٨% من مجموع الانتاج العالمي كما يوضح الجدول/

الناتج الإجمالي، السكان، ومعدل الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٤						
معدل الناتج الفردي على أساس القوة الشرائية المتكافئة (دولار) (٦)	معدل الناتج الفردي بالأسعار الجارية (دولار) (٥)	% من سكان العالم (٤)	السكان (مليون نسمة) (٣)	% من الناتج العالمي (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (١)	الأقطار / مجموعة الأقطار
٢٥,٧٥٠	٢٦,٦٦٧	٤,٧	٢٠٠	٢٠,٥	١١,٠٠٠	(١) الولايات المتحدة
٢٥,٩٠٠	٢١,٢٧٧	٧,٢	٤٧٠	٢٧,٨	١٠,٠٠٠	(٢) أقطار المجموعة الأوروبية (٢٥)
٢٦,٩٠٠	٢٩,٠٦٢	٢,٠	١٢٨	١٢,٩	٥,٠٠٠	(٣) اليابان
٢٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١,٤	٩٠	٥,٠	١,٨٠٠	(٤) الأقطار المتقدمة الأخرى
٨,٢٢٠	٢٦٧٦	٢,٢	١٤٢	١٠,١	٢٨٠	(٥) روسيا الاتحادية
٢٥,٠٠٠	٢٤,٩٢٨	١٧,٦	١,١٢٠	٧٨,٢	٢٨١٨٠	مجموع الأقطار المتقدمة (٢٢)
٤,١٥٠	١,٤٨٤	٨٢,٤	٥٢٧٠	٢١,٧	٧٨٢٠	(٦) الأقطار النامية : (١٤٤)
٤,٨٠٠	١١٦٢	٥٧,٨	٢٧٠٠	١٢,٠	٤٢٠٠	آسيا : (٤٩)
٤,٦٠٠	١١٥٢	٢٠,٢	١٢٠٠	٤,٢	١٥٠٠	الصين
٢,٦٧٠	٠,٥٠٩	١٦,٩	١٠٨٠	١,٥	٥٥٠	الهند
٧,٢٠٠	٢٩٢٨	٨,٨	٠,٥٥٠	٦,١	٢,٢٠٠	(٢) أمريكا اللاتينية : (٢٨)
٨,٩٧٠	٦١٨٢	١,٧	١١٠	١,٩	٦٨٠	المكسيك
٧,٧٧٠	٢٦٦٦	٢,٨	١٨٠	١,٢	٤٨٠	البرازيل
١,٧٩٠	٧٤٢	١٠,٩	٧٠٠	١,٤	٥٢٠	(٣) أفريقيا : (٤٨)
٥,١٥٠	٢٥٨١	٤,٩	٢١٠	٢,٢	٨٠٠	(٤) الأقطار العربية (١٩)
٧,٨٠٠	٥٦٢٥	١,٠٠	٦,٤٠٠	١,٠٠	٢٦,٠٠٠	(٥) المجموع الكلي : (١٧٧)

تم التوصل إلى هذه التقديرات إستناداً إلى الأرقام المنشورة في التقارير الدولية.

والجدير بالملاحظة، أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة قد ازدادت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاث السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرار ارتفاع معدلات نمو السكان في هذه الأقطار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للفجوة الآخذة بالإزدياد في توزيع الدخل العالمي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول التالي أنه بينما كانت هذه الفجوة بين أغنى ٢٠% بالمقارنة مع أفقر ٢٠% من سكان العالم تبلغ ٣٠ ضعفاً في سنة ١٩٦٠ ، فإنها ازدادت إلى أكثر من ٦٠ ضعفاً في نهاية عقد الثمانينات وإلى ٨٨ ضعفاً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي.

الجدول يبين التفاوت في توزيع الدخل العالمي			
السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر ٢٠٪	أغنى ٢٠٪	
١٩٦٠	٢.٣	٧٠.٢	٣٠/١
١٩٧٠	٢.٣	٧٣.٩	٣٢/١
١٩٨٠	١.٧	٧٦.٣	٤٥/١
١٩٩٠	١.٤	٨٥.٠	٦١/١
١٩٩٩	١.٠	٨٦.٠	٨٨/١

ب- سوء توزيع الدخل القومي:

يتضح من الجدول السابق بأن حصة أفقر ٢٠ % من سكان العالم قد تدهورت من ٣.٢ من الدخل العالمي في سنة ١٩٦٠ إلى ١ % في سنة ١٩٩٩ . وتجدر الإشارة هنا بأن زيادة الفجوة في معدلات الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة لا تعكس وحدها إتساع التفاوت الاقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

ج- الفقر المطلق:

تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما:

- مستوى الدخل القومي
- درجة التفاوت في توزيع الدخل

وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل . كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

د -سوء التغذية :

بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة . ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية كما يتضح من الجدول التالي:

جدول يبين الحرمان الصحي في الأقطار النامية ٢٠٠٠		
العدد (مليون)	طبيعة الحرمان الصحي	
٧٦٦	عدم توفر الخدمات الصحية	١
١,١٦٠	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	٢
٢,٢٦٠	عدم توفر المرافق الصحية	٢
١١	الأطفال الذين يفارقون الحياة قبل بلوغهم السنة الخامسة	٤
٨٥٠	الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	٥

رابعاً : إرتفاع معدلات البطالة :

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية .وتتجسم هذه الظاهرة بشكليين :-

الأول : هو الإستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقتهم خلال فترة العمل اليومي، بالرغم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية.

ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة Disguised Unemployment والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً.

الثاني : يتمثل بالبطالة الهيكلية (Structural Unemployment) والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

خامساً : الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية :

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٥ % من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، ٧٠ % في شرق آسيا ٦٤ في جنوب آسيا، ٨٦ % في أفريقيا، بالمقارنة مع ٥ % في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢ % في كل من الولايات المتحدة وكندا.

أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي الإجمالي، فتتراوح بين ١٠ % في أمريكا اللاتينية، ١٨ % في شرق آسيا، و ٣٠ % في جنوب آسيا و ٢٠ % في أفريقيا، بالمقارنة مع ٧ % في أقطار أوروبا الغربية وأقل من ٣ % في أمريكا الشمالية.

ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

سادساً : الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية:

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة- أقطار الشمال- والأقطار النامية - أقطار الجنوب - .ويتجسم تدهور القوة التساومية لأقطار الجنوب على الصعيدين الإقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة أقطار الشمال وفي مقدمتها الولايات المتحدة على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإئتمانية الدولية لخدمة مصالحها السياسية.

سابعاً: غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية :

يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني في معظم الأقطار النامية. حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أن لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق الانقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الإقتصادي:

ويجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الإقتصادي Economic Underdevelopment لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي. فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن إرجاع حالة التخلف إلى فترة الإستعمار الإستيطاني، حيث تعرضت شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا إلى أبشع أنواع الإستغلال الإقتصادي من قبل الدول الإستعمارية، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا.

السياسات الإنتمانية الهادفة:

لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الإقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة. ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الإقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكثيف الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية.

كذلك، لا بد من تبني السياسات الهادفة لتحسين نمط توزيع الدخل من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بما يضمن حصول أكبر نسبة ممكنة من السكان على ثمار التنمية الإقتصادية والاجتماعية المتمثلة في توفير الفرص المتكافئة للجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وبالتالي خروج نسبة متزايدة من السكان من دائرة الفقر.